الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجغرافيا السلوكية :دراسة تحليلية في تفسير القرار المكاني

أ. أمينة محمد المبروك بلقاسم

كلية الأداب والعلوم، الأبيار، جامعة بنغازي

amina.elmabrouk@uob.edu.ly

https://orcid.org/0009-0004-3484-716X

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور الجغرافيا السلوكية، من خلال تفسير عملية اتخاذ القرار المكاني لدى الأفراد في ضوء الإدراك الذهني للمكان، وعوامل الطرد والجذب، ومفهوم العقلانية المحدودة .اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة في دراسات الهجرة والجغرافيا السلوكية .وتوصلت إلى أن الهجرة غير الشرعية تمثل قراراً مكانياً سلوكياً معقداً يتشكل نتيجة تفاعل العوامل (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مع البناء الإدراكي الذاتي للفرد، كما تبين أن الصور الذهنية المتخيلة عن دول المقصد تلعب دوراً مركزياً في تشكيل القرار، وأن مفهوم العقلانية المحدودة يفسر استمرار الظاهرة رغم المخاطر المرتفعة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الجغرافيا السلوكية، الإدراك المكاني، الخريطة الذهنية، العقلانية المحدودة.

Irregular Migration and Its Relationship to Behavioral Geography: An Analytical Study of Spatial Decision-Making

Abstract

This study analyzes irregular migration from the perspective of behavioral geography by examining spatial decision-making through mental perception, push–pull dynamics, and bounded rationality. Using a descriptive-analytical method based on an extensive review of classical and contemporary migration literature, the study argues that irregular migration is not merely an economic reaction to income disparities. Rather, it represents a complex behavioral spatial decision shaped by the interaction between

structural factors and individual cognitive constructions of place. Migrants form mental maps of both origin and destination areas, often idealizing the latter through selective information and social networks. These cognitive representations significantly influence risk perception and decision-making. The study proposes an integrated interpretive framework combining structural and behavioral dimensions to enhance the understanding of irregular migration dynamics and inform policy interventions.

Keywords: Irregular migration, Behavioral geography, Spatial decision-making, Mental maps, Bounded rationality.

أولاً :المقدمة

تُعد الهجرة غير الشرعية من أبرز القضايا الجغرافية والإنسانية التي استقطبت اهتمام الباحثين وصناع القرار خلال العقود الأخيرة، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية تمتد إلى دول المنشأ والعبور والمقصد على حد سواء. وقد شهد العالم تزايداً ملحوظاً في

تـدفقات الهجـرة غيـر النظاميـة، ولا سـيما عبـر البحـر المتوسـط، نتيجـة اتسـاع الفجـوة التنمويـة بـين الـدول، وارتفـاع معـدلات البطالـة والفقـر، وتفـاقم النزاعـات السياسـية، ومـا يصـاحبها مـن تراجـع فـي فـرص العـيش الكـريم، الأمـر الـذي جعـل الهجـرة الدوليـة مـن أكثـر القضـايا ارتباطـاً بالتنميـة والأمـن الإنسـاني والسياسـات العامـة (Castles & Miller, 2009؛ International Organization for Migration [IOM], 2024). وقـد أكـدت تقـارير المنظمـة الدوليـة للهجـرة أن الهجـرة الدوليـة أصـبحت أكثـر تعقيـداً مـن أي وقـت مضـى، نتيجـة تـداخل العوامـل الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية المؤثرة في حركة السكان.

وقـد ركـزت معظـم الدراسـات التقليديـة فـي تفسـير الهجـرة غيـر الشـرعية علـى العوامـل البنيويـة، مثـل التفـاوت الاقتصـادي، وعوامـل الطـرد والجـذب، واخـتلاف مسـتويات التنميـة بـين الـدول، باعتبارهـا المحـرك الـرئيس لحركـة السـكان (Lee, 1966). وعلـى الـرغم مـن أهميـة هـذه التفسـيرات، فإنهـا لا تقـدم تفسـيراً كافيـاً لاسـتمرار الهجـرة غيـر الشـرعية رغـم تشـديد الرقابـة علـى الحـدود، وارتفـاع احتمـالات الفشـل، ومـا يرافقهـا مـن مخـاطر إنسـانية جسـيمة قـد تصـل إلـى فقـدان الحيـاة، وهـو مـا يشـير إلـى أن القـرار بـالهجرة لا يتحـدد بـالظروف الموضـوعية وحـدها، وإنمـا يتـأثر أيضـاً بالطريقـة التـي يـدرك بهـا الأفـراد واقعهـم المكـاني، ويقيّمـون الفـرص والمخاطر المرتبطة بالهجرة.(Simon, 1957)

وفـي هـذا السـياق، بـرزت الجغرافيـا السـلوكية بوصـفها أحـد الاتجاهـات الحديثـة فـي الجغرافيـا البشـرية، إذ تهـتم بدراسـة العلاقـة بـين الإنسـان والبيئـة مـن خـلال تحليـل الإدراك المكـاني، والخـرائط الذهنيـة، وآليـات اتخـاذ القـرار (Tuan, 1977). وتنطلـق الجغرافيـا السـلوكية مـن أن الإنسـان لا يتعامـل مـع المكـان كمـا هـو فـي الواقـع، وإنمـا كمـا يتصـوره ويدركـه فـي ذهنـه، الأمـر الـذي يجعـل الصـور الذهنيـة والتجـارب الشخصـية والمعلومـات المتداولـة عوامـل مـؤثرة فـي تشـكيل السـلوك المكـاني. كمـا أوضـح Lynch (1960) أن الأفـراد يبنـون خـرائط ذهنيـة

للأمـاكن توجـه إدراكهـم وسـلوكهم المكـاني، وهـو مـا يـنعكس بصـورة مباشرة على قراراتهم المتعلقة بالهجرة.

ومـن هـذا المنطلـق، يمكـن النظـر إلـى قـرار الهجـرة غيـر الشـرعية بوصـفه قـراراً مكانيـاً سـلوكياً يتشـكل عبـر سلسـلة مـن العمليـات الإدراكيـة تبـدأ بالشـعور بعـدم الرضـا عـن مكـان الإقامـة، ثـم بنـاء صـورة ذهنيـة عـن المكـان البـديل، وتنتهـي بالمفاضـلة بـين البقـاء والهجـرة فـي ظـل معلومـات غيـر مكتملـة وظـروف تتسـم بعـدم اليقـين، وهـو مـا يتوافـق مـع مفهـوم العقلانية المحدودة الذي قدمه.(1957) Simon

ويكتسـب هـذا الموضـوع أهميـة علميـة متزايـدة فـي ظـل محدوديـة الدراسـات العربيـة التـي تناولـت الهجـرة غيـر الشـرعية مـن منظـور الجغرافيـا السـلوكية، إذ انصـبت معظـم البحـوث علـى الجوانـب الاقتصـادية أو القانونيـة أو الأمنيـة، مـع إغفـال البعـد الإدراكـي الـذي يفسـر اخـتلاف استجابات الأفراد للظروف نفسها (أبو عيانة، 2000؛ حسن، 2015).

فلـيس جميـع الأفـراد الـذين يعيشـون فـي بيئـات اقتصـادية واجتماعيـة متشـابهة يتخـذون قـرار الهجـرة، وهـو مـا يؤكـد أن إدراك المكـان وتقيـيم البدائل يمثلان متغيرين أساسيين في تفسير السلوك الهجري.

وانطلاقـاً مـن ذلـك، تسـعى هـذه الدراسـة إلـى تحليـل الهجـرة غيـر الشـرعية مـن منظـور الجغرافيـا السـلوكية، مـن خـلال توظيـف مفـاهيم الإدراك المكـاني، والخـرائط الذهنيـة، والعقلانيـة المحـدودة، وربطهـا بنظريـة الطـرد والجـذب، بهـدف بنـاء إطـار تفسـيري يوضـح الكيفيـة التـي يتشـكل بهـا القـرار المكـاني لـدى المهـاجر غيـر الشـرعي. كمـا تهـدف الدراسـة إلـى إبـراز أهميـة الـدمج بـين المنظـور البنيـوي والمنظـور السـلوكي لفهـم ديناميكيـات الهجـرة غيـر الشـرعية بصـورة أكثـر شـمولاً، بمـا يسـهم فـي إثـراء الأدبيـات الجغرافيـة ودعـم صـناع القـرار فـي تصـميم سياسـات أكثـر فاعلية لمعالجة هذه الظاهرة.

ثانياً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن تفسير الهجرة غير الشرعية بوصفها قراراً مكانياً سلوكياً يتشكل عبر الإدراك الذهني، وليس مجرد استجابة اقتصادية؟

ويتفرع عنه:

1. كيف تفسر نظرية الطرد والجذب استمرار الهجرة غير الشرعية؟
2. ما دور الخرائط الذهنية في تشكيل صورة المكان البديل؟
3. كيف يسهم مفهوم العقلانية المحدودة في تفسير المخاطرة؟

ثالثاً الإطار النظري

1. **نظرية الطرد والجذب:** قدم Lee (1966) إطاراً تفسيرياً يقوم على عوامل الطرد في منطقة الأصل وعوامل الجذب في منطقة المقصد، إضافة إلى العوائق الوسيطة والخصائص الفردية،غير أن هذه النظرية لا تفسر وحدها استمرار المخاطرة، مما يستدعي إدماج البعد الإدراكي.
2. **الجغرافيا السلوكية والإدراك المكاني:** ركز الاتجاه السلوكي في الجغرافيا على فهم السلوك المكاني عبر إدراك الأفراد للبيئة .(Tuan, 1977)فالمكان ليس مجرد حيز فيزيائي، بل تجربة شعورية ذات معنى.
3. **الخريطة الذهنية:** أوضح Lynch (1960) أن الأفراد يبنون صوراً ذهنية للأماكن توجه سلوكهم .وفي سياق الهجرة، تتشكل صورة مثالية عن دول المقصد قد لا تعكس الواقع.
4. **العقلانية المحدودة:** يرى Simon (1957) أن الأفراد يتخذون قراراتهم في ظل معلومات ناقصة وقدرات معرفية محدودة، وهو ما يفسر الإقدام على الهجرة رغم المخاطر.

رابعاً: المنهجية: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الموضوع وأهدافه، إذ يتيح وصف ظاهرة

الهجرة غير الشرعية وتحليلها في ضوء مفاهيم الجغرافيا السلوكية، مع تفسير العلاقات القائمة بين العوامل البنيوية والإدراكية المؤثرة في اتخاذ القرار المكاني. وقد استندت الدراسة إلى مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية العربية والأجنبية ذات الصلة، بما في ذلك الكتب، والدوريات المحكمة، والتقارير الدولية، والنظريات الجغرافية والسلوكية التي تناولت الهجرة والإدراك المكاني.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن في مناقشة أبرز الأطر النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، ولا سيما نظرية الطرد والجذب، ومفاهيم الإدراك المكاني، والخرائط الذهنية، والعقلانية المحدودة، بهدف إبراز أوجه التكامل والاختلاف بينها، وتوضيح مدى إسهام كل منها في تفسير القرار الهجري.

واستند التحليل إلى تحليل المحتوى العلمي للأدبيات السابقة، من خلال تصنيف الأفكار والنظريات والمفاهيم، وربطها في إطار تفسيري متكامل يوضح المراحل التي يمر بها القرار المكاني للمهاجر غير الشرعي، ابتداءً من إدراك الظروف في منطقة الأصل، ومروراً بتكوين الصورة الذهنية عن منطقة المقصد، وانتهاءً باتخاذ قرار الهجرة في ظل محدودية المعلومات وعدم اليقين.

وتقتصر الدراسة على الحدود الموضوعية المتمثلة في تحليل الهجرة غير الشرعية من منظور الجغرافيا السلوكية، دون التوسع في الجوانب القانونية أو الأمنية أو الاقتصادية إلا بالقدر الذي يخدم تفسير السلوك المكاني. كما تندرج الدراسة ضمن الدراسات النظرية التي تعتمد على تحليل الأدبيات العلمية، ولا تستند إلى جمع بيانات ميدانية أو تطبيق استبيانات، وإنما تهدف إلى بناء إطار تفسيري يدمج بين المنظور البنيوي والمنظور السلوكي لفهم آليات اتخاذ القرار المكاني لدى المهاجرين غير الشرعيين.

وتسعى هذه المنهجية إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة تبرز أن الهجرة غير الشرعية ليست مجرد استجابة للظروف الاقتصادية أو

الاجتماعية، وإنما هي نتاج تفاعل معقد بين الواقع الموضوعي والإدراك الذاتي للمكان، بما يعزز فهم الظاهرة ويسهم في تطوير مقاربات بحثية وسياسات أكثر شمولاً وفاعلية.

رابعاً: الدراسات السابقة

حظيت ظاهرة الهجرة غير الشرعية باهتمام متزايد في الدراسات العربية، نظراً لما تفرضه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وسياسية وأمنية، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على تفسير دوافع الهجرة وآثارها وسبل الحد منها، في حين ظل توظيف مفاهيم الجغرافيا السلوكية، ولا سيما الإدراك المكاني والخرائط الذهنية والعقلانية المحدودة، أقل حضوراً في الأدبيات العربية. ويمكن عرض أبرز الدراسات ذات الصلة على النحو الآتي:

دراسة أبو عيانة(2000) : تناولت دراسة **أبو عيانة (2000)** موضوع السكان والهجرة في إطار جغرافي عام، وركزت على العلاقة بين حركة السكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في توزيع السكان وحركتهم المكانية. وأبرزت الدراسة أهمية التفاوت بين البيئات المكانية في تفسير اتجاهات الحركة السكانية، وخاصة عندما تتباين فرص العمل ومستويات المعيشة والخدمات بين مناطق الأصل والمقصد.

وتفيد هذه الدراسة في البحث الحالي من حيث تأكيدها أهمية العوامل المكانية في تفسير حركة السكان، إلا أنها تنتمي بصورة أساسية إلى الاتجاه الجغرافي التقليدي، ولا تتناول بصورة مباشرة الآليات الإدراكية والنفسية التي تتحكم في اتخاذ الفرد قرار الهجرة ومن هنا تسعى الدراسة الحالية إلى توسيع هذا المنظور من خلال إدخال البعد السلوكي والإدراكي في تفسير القرار المكاني.

دراسة حسن(2015) : تناولت دراسة **حسن (2015)** ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي، وركزت على أهم دوافعها والآثار المترتبة عليها، مع إبراز دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية في دفع الأفراد إلى الهجرة. وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع مستويات الدخل، وضعف فرص العمل، وعدم الاستقرار في بعض مناطق الأصل، تمثل عوامل رئيسة في تنامي الرغبة في الهجرة غير النظامية.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن الأدبيات العربية قد قدمت إسهامات مهمة في تفسير الهجرة غير الشرعية، خاصة من خلال التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونظرية الطرد والجذب، والآثار المترتبة على الهجرة. كما أوضحت هذه الدراسات أن القرار الهجري يرتبط بوجود تفاوتات مكانية بين مناطق الأصل والمقصد، وأن شبكات العلاقات الاجتماعية تؤدي دوراً في تسهيل انتقال المعلومات وتشجيع الهجرة.

ومع ذلك، يلاحظ وجود **محدودية نسبية في الدراسات العربية التي تناولت الهجرة غير الشرعية من منظور الجغرافيا السلوكية،** وبخاصة فيما يتعلق بالإدراك المكاني، والخريطة الذهنية، وتقييم المخاطر، والعقلانية المحدودة. كما أن الربط بين العوامل البنيوية للهجرة وبين العمليات الإدراكية التي تسبق اتخاذ القرار المكاني لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل.

ومن هذا المنطلق، تتميز الدراسة الحالية بمحاولتها دمج المنظور البنيوي والمنظور السلوكي في تفسير الهجرة غير الشرعية؛ فهي تنطلق من عوامل الطرد والجذب بوصفها الظروف الموضوعية التي تؤثر في الفرد، ثم تنتقل إلى تحليل كيفية إدراك هذه الظروف وتفسيرها ذهنياً، وكيفية تكوين صورة ذهنية عن المكان البديل، ثم تقييم المنافع والمخاطر في ظل محدودية المعلومات، وصولاً إلى اتخاذ القرار الهجري.

وبذلك لا تنظر الدراسة الحالية إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها مجرد استجابة مباشرة لفروق الدخل أو البطالة أو عدم الاستقرار،

وإنما باعتبارها قراراً مكانياً سلوكياً يمر بمجموعة من المراحل الإدراكية والمعرفية قبل أن يتحول إلى حركة مكانية فعلية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب، أهمها:

1. تحديد أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.
2. الاستفادة من نظرية الطرد والجذب في تحديد العلاقة بين منطقة الأصل ومنطقة المقصد.
3. تحديد أهمية شبكات العلاقات الاجتماعية في انتقال المعلومات المتعلقة بالهجرة.
4. الاستفادة من الأدبيات الجغرافية في فهم الهجرة باعتبارها ظاهرة ذات أبعاد مكانية.
5. تحديد الفجوة البحثية المتعلقة بمحدودية تناول البعد الإدراكي والسلوكي للهجرة غير الشرعية في الدراسات العربية.
6. بناء إطار تفسيري يجمع بين العوامل البنيوية والإدراك المكاني والخرائط الذهنية والعقلانية المحدودة.
7. صياغة نموذج يوضح المراحل التي ينتقل خلالها الفرد من إدراك الضغوط في منطقة الأصل إلى اتخاذ قرار الهجرة نحو منطقة المقصد.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في تركيزها على عملية اتخاذ القرار المكاني ذاتها، وليس فقط على نتائج الهجرة أو دوافعها الاقتصادية والاجتماعية. كما تتميز بتوظيف مفاهيم الجغرافيا السلوكية لتفسير الكيفية التي يدرك بها الفرد المكان، وكيف يبني صورة ذهنية عن منطقة المقصد، وكيف

تـؤثر المعلومـات غيـر الكاملـة والخبـرات الشخصـية والشبكات الاجتماعيـة فـي تقييمه للمخاطر والمنافع.

وعليـه، تتمثـل الإضـافة العلميـة للدراسـة فـي محاولـة بنـاء إطـار تفسـيري سـلوكي للهجـرة غيـر الشـرعية يجمـع بـين نظريـة الطـرد والجـذب مـن جهـة، ومفـاهيم الإدراك المكـاني والخريطـة الذهنيـة والعقلانيـة المحـدودة مـن جهـة أخـرى، بمـا يسـمح بفهـم أكثـر شـمولاً للقـرار الهجـري باعتبـاره قراراً مكانياً يتفاعل فيه الواقع الموضوعي مع الإدراك الذاتي للفرد.

خامساً: التحليل والمناقشة

تشـير الأدبيـات الجغرافيـة إلـى أن الهجـرة غيـر الشـرعية لا تمثـل مجـرد انتقـال مكـاني مـن منطقـة إلـى أخـرى، وإنمـا هـي نتـاج عمليـة معقـدة مـن التفكيـر والإدراك والمفاضـلة بـين البـدائل المكانيـة المتاحـة. وعلـى الـرغم مـن أن النظريـات التقليديـة، مثـل نظريـة الطـرد والجـذب، قـدمت تفسـيراً مهمـاً لـدوافع الهجـرة، فإنهـا لـم تسـتطع تفسـير اسـتمرار الأفـراد فـي اتخـاذ قـرار الهجـرة رغـم إدراكهـم للمخـاطر المرتفعـة التـي قـد تـواجههم أثنـاء الرحلـة أو فـي دولـة المقصـد. ومـن هنـا تبـرز أهميـة الجغرافيـا السـلوكية التـي تركـز علـى فهـم كيفيـة إدراك الإنسـان للبيئـة المكانيـة، وكيفيـة تـأثير هذا الإدراك في تشكيل قراراته وسلوكه.

1. مرحلة الإحباط المكاني وتراكم عوامل الطرد

تبـدأ عمليـة اتخـاذ القـرار الهجـري داخـل منطقـة الأصـل، حيـث يتعـرض الفـرد إلـى مجموعـة مـن الظـروف الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية التـي تـؤدي إلـى انخفـاض مسـتوى الرضـا عـن البيئـة التـي يعـيش فيهـا. ويتمثـل ذلـك فـي ارتفـاع معـدلات البطالـة، وضـعف الـدخل، وتراجـع جـودة الخـدمات الأساسـية، وغيـاب فـرص التنميـة، وعـدم الاسـتقرار السياسـي أو الأمني في بعض الحالات.

ومـن منظـور الجغرافيـا السـلوكية، فـإن تـأثير هـذه الظـروف لا يعتمـد علـى وجودهـا الموضـوعي فحسـب، بـل يـرتبط بدرجـة إدراك الفـرد لهـا. فقـد يعـيش شخصـان فـي البيئـة نفسـها، إلا أن أحـدهما يشـعر بانسـداد الأفـق

وفقدان فرص المستقبل، بينما يستطيع الآخر التكيف مع الظروف نفسها. وهذا يوضح أن الإدراك الذاتي يمثل عاملاً أساسياً في تكوين الرغبة في الهجرة.

وتنسجم هذه المرحلة مع مفهوم **عوامل الطرد** الذي قدمه **Lee (1966)**، إلا أن الجغرافيا السلوكية تضيف بعداً مهماً يتمثل في أن الإحباط المكاني هو إحساس نفسي وإدراكي قبل أن يكون انعكاساً للواقع الاقتصادي أو الاجتماعي.

2. بناء الصورة الذهنية للمكان البديل

بعد تنامي الشعور بعدم الرضا عن منطقة الأصل، يبدأ الفرد في تكوين صورة ذهنية عن مناطق المقصد. وتتكون هذه الصورة من خلال المعلومات التي يحصل عليها من الأقارب والأصدقاء والمهاجرين السابقين، إضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي، التي كثيراً ما تعرض قصص النجاح وتتجاهل جوانب الفشل أو المخاطر.

ويشير **Lynch (1960)** إلى أن الإنسان لا يتعامل مع المكان كما هو في الواقع، بل كما يتصوره في ذهنه. ومن ثم، فإن المكان يصبح بناءً معرفياً يتشكل من الخبرات والتجارب والمعلومات المتاحة، وليس مجرد حيز جغرافي.

وفي حالة الهجرة غير الشرعية، غالباً ما تتسم الخرائط الذهنية بدرجة عالية من المثالية؛ إذ تُرسم دول المقصد باعتبارها فضاءات توفر فرص العمل والدخل المرتفع والاستقرار، بينما يتم التقليل من احتمالات الفشل أو الترحيل أو التعرض للاستغلال أو فقدان الحياة أثناء رحلة الهجرة.

وبذلك تصبح الصورة الذهنية للمكان أحد أهم المحركات السلوكية التي تدفع الفرد إلى التفكير في الهجرة، حتى وإن كانت هذه الصورة بعيدة عن الواقع.

3. المقارنة الإدراكية بين الأصل والمقصد

يمـر الفـرد بعـد ذلـك بمرحلـة المقارنـة بـين مكـان الإقامـة الحـالي والمكـان الـذي يسـعى إلـى الوصـول إليـه. إلا أن هـذه المقارنـة لا تـتم بـين واقعـين موضـوعيين، وإنمـا بـين واقـع ملمـوس يعيشـه الفـرد يوميـاً، ومسـتقبل متخيل تشكله الخرائط الذهنية.

وتوضـح الجغرافيـا السـلوكية أن الإنسـان لا يقـارن المؤشـرات الاقتصـادية وحـدها، بـل يقـارن أيضـاً الإحسـاس بالأمـل، ومسـتوى الرضـا، والشـعور بالأمـان، وتوقعـات المسـتقبل. ولـذلك قـد تبـدو البيئـة الحاليـة أكثـر سـلبية ممـا هـي عليـه فعـلاً، فـي حـين تبـدو دولـة المقصـد أكثـر إيجابيـة ممـا تعكسـه الوقائع.

ومـن ثـم، فـإن قـرار الهجـرة يصـبح نتيجـة لاخـتلاف الإدراك بـين المكـانين، وليس فقط نتيجة للفروق الحقيقية في مستويات التنمية أو الدخل.

4. العقلانية المحدودة واتخاذ القرار

يفسـر مفهـوم **العقلانيـة المحـدودة** الـذي طرحـه **Simon (1957)** السـبب فـي اسـتمرار الهجـرة غيـر الشـرعية رغـم المخـاطر الواضـحة. فـالأفراد لا يمتلكـون معلومـات كاملـة عـن جميـع البـدائل، كمـا أنهـم لا يسـتطيعون تحليـل جميـع النتـائج المحتملـة بصـورة دقيقـة، ولـذلك يعتمـدون علـى معلومات جزئية وخبرات محدودة عند اتخاذ القرار.

وفـي سـياق الهجـرة، قـد يبـالغ الفـرد فـي تقـدير احتمـال النجـاح اعتمـاداً علـى تجربـة أحـد المهـاجرين النـاجحين، بينمـا يقلـل مـن أهميـة الأخبـار المتعلقـة بحـوادث الغـرق أو الاعتقـال أو الترحيـل. كمـا تـؤدي الضـغوط الاقتصـادية والاجتماعيـة إلـى تضـييق نطـاق التفكيـر، بحيـث يصـبح خيـار الهجـرة أكثـر جاذبية مقارنة بالبقاء في البيئة الأصلية.

ومـن ثـم، فـإن قـرار الهجـرة لا يمثـل قـراراً عقلانيـاً كـاملاً، وإنمـا قـراراً يتخـذ فـي ظـل محدوديـة المعرفـة وعـدم اليقـين، وهـو مـا يفسـر اسـتمرار

الظاهرة حتى في ظل تشديد الرقابة على الحدود وارتفاع معدلات المخاطر.

5. التفاعل بين العوامل البنيوية والسلوكية

يتضح من التحليل أن تفسير الهجرة غير الشرعية يتطلب الجمع بين العوامل البنيوية والعوامل السلوكية. فالعوامل البنيوية، مثل البطالة والفقر وعدم الاستقرار، تمثل البيئة التي تنشأ فيها الرغبة في الهجرة، بينما تحدد العوامل السلوكية كيفية إدراك هذه الظروف، وطريقة تقييم البدائل، واتخاذ القرار النهائي.

وعليه، فإن تجاهل أحد هذين البعدين يؤدي إلى تفسير غير مكتمل للظاهرة. فالتفسيرات الاقتصادية وحدها لا توضح لماذا يهاجر بعض الأفراد بينما يبقى آخرون في الظروف نفسها، كما أن التفسيرات السلوكية لا يمكنها إغفال تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية في تشكيل الإدراك.

ومن ثم، فإن النموذج التكاملي الذي يجمع بين نظريات الهجرة التقليدية والجغرافيا السلوكية يوفر إطاراً أكثر قدرة على تفسير الاختلاف في السلوك الهجري بين الأفراد والجماعات.

6. نموذج تفسيري مقترح للقرار المكاني في الهجرة غير الشرعية

في ضوء التحليل السابق، يمكن اقتراح نموذج تفسيري يوضح المراحل التي يمر بها القرار الهجري، يبدأ بتراكم عوامل الطرد في منطقة الأصل، ثم تكوين إدراك سلبي للمكان، يليه بناء خريطة ذهنية إيجابية عن منطقة المقصد اعتماداً على المعلومات والشبكات الاجتماعية، ثم إجراء مقارنة إدراكية بين الواقع الحالي والمستقبل المتوقع، وأخيراً اتخاذ قرار الهجرة في ظل العقلانية المحدودة.

ويؤكد هذا النموذج أن **القرار الهجري يبدأ كعملية معرفية ونفسية داخل عقل الفرد قبل أن يتحول إلى حركة جغرافية على أرض الواقع،**

وهـو مـا يمثـل جـوهر تفسـير الجغرافيـا السـلوكية للهجـرة غيـر الشـرعية، ويبـرز أهميـة دراسـة الإدراك المكـاني إلـى جانـب العوامـل الاقتصـادية والاجتماعية لفهم ديناميكيات هذه الظاهرة بصورة أكثر شمولاً.

سادساً: النتائج

أسـفر التحليل النظري للأدبيات المتعلقة بالهجرة غير الشـرعية والجغرافيا السلوكية عن مجموعة من النتائج الرئيسة، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. **تُعد الهجرة غير الشرعية قراراً مكانياً سلوكياً معقداً** لا يمكن تفسيره من خلال العوامل الاقتصـادية وحدها، بل يتشـكل نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية والثقافية مع الإدراك الذهني للفرد تجاه المكان .
2. **يمثل الإدراك المكاني عنصـراً محورياً في عملية اتخاذ القرار الهجري،** إذ يبني الأفراد تصورات ذهنية عن مناطق الأصل والمقصد اعتماداً على الخبرات الشـخصـية، والمعلومات المتداولة، ووسـائل الإعلام، وشـبكات التواصـل الاجتماعي، وهو ما يؤثر بصـورة مباشـرة في تقييم البدائل المكانية .
3. **تلعب الخرائط الذهنية دوراً أسـاسـياً في تكوين الصـورة المتخيلة لدول المقصد،** حيث غالباً ما تُرسم هذه الصور بصورة مثالية تركز على فرص العمل ومستوى الدخل والاستقرار، مع التقليل من حجم المخاطر القانونية والأمنية والإنسانية التي قد يواجهها المهاجر أثناء رحلة الهجرة أو بعدها .
4. **يوفر مفهوم العقلانية المحدودة إطاراً تفسـيرياً مناسـباً لفهم اسـتمرار الهجرة غير الشـرعية،** إذ يتخذ الأفراد قراراتهم في ظل معلومات غير مكتملة وإمكانات معرفية محدودة، مما يجعلهم أكثر ميلاً إلى المبالغة في تقدير المنافع المتوقعة مقارنة بالمخاطر الفعلية .
5. **تؤدي الشـبكات الاجتماعية للمهاجرين السـابقين والأقارب والأصـدقاء دوراً مؤثراً في تشـكيل القرار الهجري،** من خلال نقـل المعلومـات

والتجارب التي قد تكون انتقائية أو غير مكتملة، بما يعزز الصورة الإيجابية عن الهجرة ويشجع على تكرارها .

6. **يُظهر التحليل أن دمج المنظور البنيوي مع المنظور السلوكي يقدم تفسيراً أكثر شمولية لظاهرة الهجرة غير الشرعية**، إذ يفسر المنظور البنيوي دوافع الهجرة المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، بينما يوضح المنظور السلوكي كيفية إدراك الأفراد لهذه الظروف وآلية اتخاذهم القرار المكاني .

7. **تؤكد الدراسة أن القرار الهجري يبدأ كعملية ذهنية وإدراكية قبل أن يتحول إلى حركة مكانية فعلية**، مما يجعل فهم البعد السلوكي ضرورة أساسية عند دراسة أنماط الهجرة غير الشرعية ووضع السياسات المتعلقة بها .

سابعاً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي بما يأتي:

1. **إدماج البعد السلوكي في سياسات إدارة الهجرة**، بحيث لا تقتصر برامج الحد من الهجرة غير الشرعية على الإجراءات الأمنية أو الاقتصادية، وإنما تشمل دراسة دوافع الأفراد وإدراكهم للمكان وآليات اتخاذهم القرار .

2. **تعزيز برامج التنمية المحلية في مناطق الطرد** من خلال توفير فرص العمل، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، والحد من التفاوت التنموي الذي يدفع الشباب إلى البحث عن بدائل خارج أوطانهم .

3. **تنفيذ حملات توعية مبنية على معلومات دقيقة وموثقة** لتصحيح الصور الذهنية الخاطئة حول الهجرة غير الشرعية، وإبراز المخاطر القانونية والإنسانية والاقتصادية المرتبطة بها .

4. **تعزيز دور المؤسسات التعليمية والإعلامية** في نشر ثقافة الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية، وتقديم نماذج واقعية تستند إلى بيانات وإحصاءات موثوقة بدلاً من الصور النمطية المتداولة .

5. **إجراء دراســـات ميدانية تعتمد على المناهج الكمية والنوعية** لقياس الإدراك المكـاني والخرائط الذهنيـة لدى الفئـات الأكثر ميلاً للهجرة، بمـا يسهم في تطوير نماذج تفسيرية أكثر دقة .
6. **تشـجيع التعاون الإقليمي والدولي** لمعالجة الأسـباب الهيكلية للهجرة غير الشرعية، من خلال دعم برامج التنمية المستدامة، وتحسين قنوات الهجرة النظامية، وتعزيز تبادل المعلومات بين الدول .

الخاتمة

تبـين الدراسـة إلـى أن الهجـرة غيـر الشـرعية ليسـت مجـرد اسـتجابة مباشـرة للفقـر أو البطالـة أو التفـاوت الاقتصـادي، وإنمـا تمثـل قـراراً مكانيـاً سـلوكياً معقـداً يتشـكل مـن خـلال التفاعـل المسـتمر بـين الظـروف البنيويـة والإدراك الـذهني للفـرد. فالمهـاجر لا يتعامـل مـع المكـان بوصـفه واقعـاً موضـوعياً فحسـب، بـل يتعامـل معـه وفـق الصـورة الذهنيـة التـي يكونهـا عـن بيئتـه الحاليـة والمسـتقبلية، وهـي صـورة تتـأثر بالمعلومـات المتاحـة، والخبـرات الشخصية، والشبكات الاجتماعية، ووسائل الإعلام.

وقـد أوضـحت الدراسـة أن نظريـات الجغرافيـا السـلوكية، ولا سـيما مفـاهيم الإدراك المكـاني والخـرائط الذهنيـة والعقلانيـة المحـدودة، تـوفر إطـاراً تفسـيرياً متكـاملاً يسـاعد علـى فهـم الأسـباب التـي تـدفع الأفـراد إلـى اتخـاذ قـرار الهجـرة غيـر الشـرعية رغـم إدراكهـم للمخـاطر المحتملـة. كمـا بينـت أن الجمـع بـين التفسـيرات البنيويـة التقليديـة والتفسـيرات السـلوكية يتـيح فهمـاً أكثـر عمقـاً وشـمولاً لـديناميكيات الهجـرة، ويعـزز قـدرة البـاحثين وصناع القرار على تصميم سياسات أكثر فاعلية لمعالجة الظاهرة.

وتؤكـد الدراسـة أن نجـاح السياسـات الراميـة إلـى الحـد مـن الهجـرة غيـر الشـرعية يتطلـب تبنـي مقاربـة متكاملـة لا تقتصـر علـى معالجـة عوامـل الطـرد الاقتصـادية والاجتماعيـة، بـل تمتـد إلـى فهـم كيفيـة تشـكل التصـورات الذهنيـة للأفـراد تجـاه المكـان، والعمـل علـى تصـحيحها مـن خـلال التنميـة، والتوعيـة، وتـوفير بـدائل واقعيـة وآمنـة للهجـرة، بمـا يسـهم في تحقيق تنمية بشرية أكثر استدامة وعدالة.

المراجع

Castles, S., & Miller, M. J. (2009). The age of migration: International population movements in the modern world (4th ed.). Palgrave Macmillan.

Lee, E. S. (1966). A theory of migration. Demography, 3(1), 47–57.

Lynch, K. (1960). The image of the city. MIT Press.

Simon, H. A. (1957). Models of man: Social and rational. Wiley.

Tuan, Y. F. (1977). Space and place: The perspective of experience. University of Minnesota Press.

- أبو عيانة، فتحي محمد .(2000) .جغرافية السكان .دار المعرفة الجامعية.

- حسن، محمد عبد الفتاح .(2015) .الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي : الدوافع والآثار .مجلة البحوث الجغرافية،(2)12 ،78–55 .